استئناف الحوار في لبنان شكّل اختباراً لعلاقة جنبلاط بنصرالله

حرب خرائط على طاولة الحوار لاثبات لبنانية مزارع شبعا توافق على ملف السلاح الفلسطيني بعدم مناقشته ببعد أمني

بيروت ـ «القدس العربي» من سعد الياس:

استؤنف الحوار اللبناني اللبناني امس بعد تعليق اعماله الاسبوع الفائت على خلفية انسحاب الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله احتجاجاً على مواقف رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في الولايات المتحدة الامريكية، وشكّلت معاودة جلسات الحوار اختباراً دقيقاً لطريقة التعامل بين «المتحاورينَ المتخاصمينَ» جنبلاط ونصرالله في ضوء اشتراط الاخير حضور الاول كي يشارك شخصياً وإلا ينتدب من يمثله.

وعلم أن المشاركين في مؤتمر الحوار ناقشوا امس موضوع ترسيم الحدود في مزارع شبعا والعلاقات اللبنانية السورية والسلاح الفلسطيني، وحمل النائب جنبلاط معه خرائط ومستندات تعزز وجهة نظره من ان مزارع شبعا سورية وغير لبنانية فيما حمل نصرالله في المقابل وثائق لبنانية رسمية تثبت لبنانية هذه المزارع وبينها مرسوم اشتراعي صادر عام 1949 يحدد المحافظات اللبنانية الخمس ومدنها وقراها بالاسماء والجغرافيا ومن ضمنها بلدة شبعا ومزارعها، اضافة الى قرارات صادرة عن وزير الزراعة سليمان فرنجية عام 1961 عيّن بموجبها مأموري أحراج لكل المناطق اللبنانية وتشمل ايضاً مزارع شبعا. وكانت معلومات أفادت أن المتحاورين توصلوا إلى صياغة نهائية لموضوع السلاح الفلسطيني والعلاقات اللبنانية السورية، وحتى إلى تثبيت مبدأ لبنانية مزارع شبعا، ولكن المشكلة التي واجهت المؤتمرين هي دعوة فريق الاكثرية الى التريث في اعلان البنود التي تم التوافق عليها في انتظار التوصل الى تفاهم حول الملف الرئاسي. وأفيد أن معظم المؤتمرين أقروا بلبنانية المزارع لكنهم إنقسموا بين متمسك بلبنانيتها من دون حاجة الى اعتراف سوري، ومطالب بالعمل على تكريس لبنانيتها بالتعاون مع الامم المتحدة وبالحصول على إقرار سوري بهويتها. وكان مؤتمر الحوار انعقد امس بحضور جميع الاقطاب باستثناء النائب غسان تويني لدواع صحية، وحضر النائب جنبلاط بموكب مموّه إذ وصل بسيارة قديمة من طراز رينو 19 تواكبه سيارة من طراز رينو 12 ستايشن. فيما دخل الامين العام لحزب الله والعماد ميشال عون من باب البرلمان السفلي وليس من الباب الرئيسي. وفي ختام الجولة الاولى صرح الرئيس أمين الجميل قائلا «كان البحث ايجابياً وتبين ان هناك مجموعة قواسم مشتركة من الممكن التفاهم عليها سريعاً». وعن رأيه بقول صحيفة «تشرين» السورية ان لبنان نموذج للفساد والفوضى المنظمة الامريكية، اجاب «اعتقد ان آخر من يحق له ان يتحدث عن هذا الموضوع هو سورية، أكان في موضوع الفساد او في العلاقات اللبنانية ـ السورية ـ الامريكية. كانت امريكا تغطي الهيمنة السورية والممارسات السورية في لبنان، وهذا يتناساه الاخوان السوريون. وفي أي حال نريد تجاوز هذه المرحلة وفتح صفحة جديدة لمصلحة الجميع». ورداً على سؤال آخر، قال «لا أحد من الموجودين يشكك في لبنانية مزارع شبعا، انما هناك ضرورة لتحديد مساحة هذه المزارع وحدودها». قيل له: كيف نظرتكم الى موضوع الرئاسة؟ اجاب «هذا الملف مشروط بايجاد الوسيلة لدفع الرئيس لحود الى الاستقالة، فاذا لم يستقل لا يمكن ان نتحدث عن البديل. أما بالنسبة الى البدائل فهناك حكم في هذا الموضوع هو البطريرك صفير، كما ان هناك حكماً آخر بالاهمية نفسها هو الاصول الدستورية التي ستحسم هذا الموضوع في مجلس النواب والتصويت بالانتخاب».

واكد النائب العماد ميشال عون «أن الاجواء جيدة، وأنا دائماً متفائل»، سائلاً «هل يعقل ان يصمد شخص كما صمدت أنا من دون ان اكون متفائلاً؟». أضاف «لم تشهد الجلسة اي هجوم، وكانت الاجواء هادئة وموضوعية، وقد قطعنا شوطاً لا بأس به، وان شاء الله نكمل بالسرعة نفسها». سئل: هل طرح الملف الرئاسي؟ اجاب «اي ملف؟ هل هناك ملف رئاسي؟»، ونفى «أن يكون النائب جنبلاط خرج متجهم الوجه».

من جهته، شدد رئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية سمير جعجع على «ان الاجواء جيدة ولم تشهد اي تشنج، مع العلم ان النقاشات كانت صعبة لكنها مقبولة». وعن العلاقات اللبنانية ـ السورية قال «نعم، تم البحث في هذا الموضوع، ولم يكن هناك الكثير من الفروق في وجهات نظر بين المتحاورين، ولكن لن ادخل في التفاصيل وسأترك ذلك لمدير الجلسات الرئيس بري». ووصف العلاقات بين المتحاورين بأنها «كانت طبيعية ومرت بمراحل عديدة وتخللها بعض المزاح، ولا احد يعتقد ان هناك صراعاً حاداً، فالاجواء مرة هادئة ومرة مسترخية». وعما نقلته الصحف السورية عن ان لبنان تحول نموذجاً للفساد والفوضى المنظمة، أجاب جعجع «لا علاقة لهم، عليهم ان يهتموا بعملهم وببلدهم، ونحن نعرف كيف نهتم ببلدنا». وتوقع استمرار المناقشات في الجو نفسه، مشيراً الى «ان المناقشات صعبة وليست سهلة، ولكن هناك بعض البوادر الجيدة. وسنكمل مهما كان النقاش صعبا». سئل: ماذا سيحصل بالنسبة الى موضوع الرئاسة؟ أجاب: «يجب ان يحصل ما هو ضروري. الموضوع لا يحتمل اي تأجيل». في غضون ذلك، لفت موقف لنائب في كتلة العماد عون نبيل نقولا يدافع فيه عن سلاح حزب الله رافضاً استخدام كلمة «نزع السلاح»، مشيراً الى «ان السلاح يسلم طوعا». وقال «عندما تصبح لنا دولة قوية وجيش قادر على حماية الحدود ينتفي دور حزب الله طبيعياً». أضاف «مثلما قاوم شباب التيار الوطني الحر الاحتلال السوري عقدين من الزمن بطريقة سلمية وسياسية، قاوم حزب الله الاحتلال الاسرائيلي بطريقة عسكرية، وحقق انتصاراً في النهاية، ولا يجوز معاملته في هذه الطريقة، ولا يرد الجميل بهذا الاسلوب، ويجب ايقاف استعمال الكلام عن سلاح حزب الله في زواريب التسلية».

وعلى الخط الفلسطيني أبدى امين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سلطان ابو العينين «ارتياح اللاجئين الفلسطينيين لما يجري على طاولة الحوار اللبناني في خصوص الشأن الفلسطيني». كاشفاً عن «وجود توافق لبناني حول اقرار الحقوق المدنية والاجتماعية والغاء القوانين والتشريعات المجحفة في حق الفلسطينيين». وقال في مؤتمر صحافي عقده في مخيم الرشيدية في صور ان «السلاح الفلسطيني لا يتم مناقشته عبر وسائل الاعلام ولا على قاعدة بعده الامني» مشيراً الى «اتفاق مبدئي حول تشكيل لجنة لبنانية للبحث في القضايا اللبنانية الفلسطينية المشتركة». وحول المذكرة الفلسطينية الى مؤتمر الحوار قال انها «مذكرة شمولية تضمنت الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية ورؤية منظمة التحرير للسلاح الفلسطيني». واكد «ان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الشتات وهي الجهة المسؤولة عن تعيين مدير للمكتب التمثيلي الذي سيفتتح في لبنان». ولفت الى «ان الاجراءات التنفيذية والميدانية لتجهيز المكتب قد انجزت وهو في انتظار قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي سيعين مديراً للمكتب والفريق المعاون له».

حديث جانبي بين الشيخ حسن نصرالله ونبيه بري خلال جلسة الحوار الوطني امس (اف ب)

مبارك يعتبر ان خفض المساعدات للفلسطينيين سيشجع «الارهاب»

■ فيينا ـ من فيليب شواب: حذر الرئيس المصري حسني مبارك امس الاثنين في فيينا من خفض مساعدات الاتحاد الاوروبي للسلطة الفلسطينية معتبرا ان ذلك سيشجع «الارهاب».

وقال مبارك في ختام لقاء مع نظيره النمساوي ولفغانغ شوسل الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي ان «المساعدة يستخدمها الرجل العادي في شراء الادوية وارسال ابنائه الى المدرسة، واذا قطعت فان الارهاب سيزيد وسيعاني الشعب بكامله من ذلك».

واعتبر مبارك ان «حماس انتخبت من قبل الشعب الفلسطيني وعلى اسرائيل ان تعترف بأنها قادرة على تشكيل الحكومة المقبلة. وان تخلي حماس عن العنف واعترافها بالالتزامات الموقعة سابقا يندرجان في اطار مرحلة لاحقة»، وأكد في الوقت نفسه ان «لاسرائيل حقوقا وعليها واجبات، وكل طرف يجب ان يقوم بخطوة». واعلن الرئيس النمساوي ان الاتحاد الاوروبي سيستند في هذا الملف الى «نصائح» الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يصل اليوم الى فيينا في مستهل جولته الاوروبية.

واكد شوسل ان «محمود عباس هو افضل من يتحدث عن الاجراءات المقبلة، مضيفا «نحن نقدر مجيئه ونصائحه وتحليلاته وتوصياته التي ستكون اساسا لمشاوراتنا المقبلة»، واضاف قائلا «لا نريد ان يعاني الشعب الفلسطيني برجاله ونسائه من خفض المساعدات». وكان وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي الـ25 بحثوا الجمعة في سالزبورغ خفض مساعدتهم للسلطة الفلسطينية اذا لم تلتزم حركة المقاومة الاسلامية (حماس) نبذ العنف ولم تعترف بحق اسرائيل في الوجود وكذلك بـ«خارطة الطريق» اخر خطة سلام دولية.

وفي مطلع اذار (مارس) الجاري اقر وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماع خصص لاعداد جدول اعمال قمة الخرطوم، قرارا بدعم حماس في مواجهة «الشروط المجحفة» المفروضة عليها. وينص مشروع القرار الذي سيرفع في ما بعد الى القادة العرب في قمتهم التي تعقد في الخرطوم في28 و29 اذار (مارس) الحالي على «دعوة المجتمع الدولي ولا سيما اللجنة الرباعية الدولية الى احترام ارادة الشعب الفلسطيني وعدم التدخل في شؤونه الداخلية بما في ذلك حريته في اختيار قيادته بشكل ديموقراطي وتجنب اصدار احكام مسبقة وفرض شروط مجحفة للتعامل مع قيادته المنتخبة». ويتساءل الاتحاد الاوروبي حول مواصلة دفع المفوضية مساعدتها السنوية البالغة حوالي 250 مليون يورو اذا لم تستجب حماس لشروطها.

وتواجه الاراضي الفلسطينية حاليا ازمة مالية حادة ساهم في تفاقمها القرار الاسرائيلي بوقف دفع حوالي 50 مليون دولار للسلطة الفلسطينية تستحق لها شهريا من الرسوم الجمركية ورسوم الضريبة المضافة. وكان وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي اقر في سالزبورغ بان الاتحاد الاوروبي يبحث عن «آليات جديدة يمكن ان تكون محددة الاهداف» لتقديم مساعدة للفلسطينيين لكن بدون ان تصل الى حكومة ترأسها حماس. واضاف ان قصر المساعدة على تمويل مشاريع تديرها منظمات غير حكومية ووكالات الامم المتحدة فقط لا يشكل سوى « 10 % من التمويل الحالي».

ا ف ب

المستشار النمساوي ولفغانغ شوسل خلال استقباله الرئيس المصري حسني مبارك امس

السلطات البرازيلية تلقي القبض على رنا قليلات المتهمة بملف بنك المدينة

■ بيروت ـ «القدس العربي» من سعد الياس: بعد أشهر طويلة على مغادرتها لبنان سراً، ألقي القبض في البرازيل على المتهمة الاساسية في ملف بنك المدينة رنا قليلات ما يتيح التحقيق معها في احتمال صرف الاموال من بنك المدينة لتمويل عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقد تبلّغ المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا امس بتوقيف رنا قليلات في البرازيل بجرم الرشوة. ويدرس الوضع قانوناً لجهة استردادها على اعتبار ان ليس هناك معاهدة قضائية بين البلدين.

يذكر بان قليلات الملاحقة بتهمة تزوير مستند يحمل توقيع حاكم مصرف لبنان المركزي واختلاس وتحويل اموال الى الخارج بقيمة عشرات الملايين من الدولارات، كان قد افرج عنها باطلاق سراح مشروط عشية مغادرة القوات السورية لبنان في 26 نيسان (ابريل).

وذكرت معلومات صحافية في حينه انها كانت تحظى حتى ذلك الحين بحماية الاجهزة الامنية السورية.

وفي 19 ايار (مايو)، تقدم رئيس مجلس ادارة بنك المدينة الموضوع تحت الادارة الموقتة عدنان ابو عياش بشكوى قضائية ضد رئيس جهاز الامن والاستطلاع في القوات السورية في لبنان سابقا العميد رستم غزالي واتهمه بالاستيلاء على 72 مليون دولار بين عامي 2000 و2003، وفق ما اعلن حينها جان عزيز، محامي عياش.

وشملت الدعوى كذلك رنا قليلات.

وكان ملف بنك المدينة وهو احد اكبر ملفات الفساد التي شهدها لبنان خلال السنوات الماضية، فتح للتحقيق في عمليات تبييض اموال واختفاء مبلغ مليار ومئتي مليون دولار من حساباته كشفتها لجنة تفتيش تابعة لمصرف لبنان المركزي.

ويخضع بنك المدينة منذ تموز (يوليو) 2004 لادارة قضائية عينها المصرف المركزي.

اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال الحريري ترفع الخميس تقريرها الى مجلس الامن

■ بيروت اف ب: اكد مصدر دولي امس الاثنين ان رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي البلجيكي سيرج برامرتس الذي التزم السرية التامة في اعماله، سيرفع الخميس المقبل الى مجلس الامن الدولي تقريره عن التحقيق في اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري.

واوضحت راضية عاشوري الناطقة باسم القاضي البلجيكي في بيروت لوكالة فرانس برس «ان برامرتس سيسلم الى مجلس الامن الدولي في 16 اذار (مارس) تقريره عن التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري».

وامتنعت عاشوري عن الاجابة على اي سؤال يتعلق بتنقلات برامرتس او زيارته في الايام القليلة السابقة الى دمشق مؤكدة ان تنقلات القاضي البلجيكي وتحركاته «محاطة بسرية تامة».

وكان وزير الخارجية السوري وليد المعلم قد اكد الاحد لدى وصوله الى موسكو في زيارة مخصصة للبحث في التقرير الدولي عن الاغتيال ان بلاده «تجري اتصالات ناشطة مع لجنة التحقيق الدولية» معربا عن الامل في ان يكون تقريرها «موضوعيا».

وزار برامرتس في 23 شباط/ (فبراير) دمشق للمرة الاولى منذ تعيينه الشهر الماضي، عقد «لقاء عمل» مع المعلم كما اعلنت حينها وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) مشيرة الى ان البحث شمل «السبل الكفيلة بانجاز اللجنة مهمتها»، والى ان نتائج اللقاء كانت «ايجابية».

وكانت لجنة التحقيق قد وضعت في عهد رئيسها السابق الالماني ديتليف ميليس، تقريرين مرحليين اشارا الى وجود «ادلة متقاطعة» حول تورط اجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية في جريمة اغتيال الحريري في 14 شباط/فبراير 2005 في بيروت ، وشككا في التعاون السوري مع التحقيق.

واكد الرئيس الاميركي جورج بوش في مقابلة نشرها البيت الابيض الجمعة انه لن تكون هناك اي «تسوية» حول المطالب الاميركية والدولية حيال سورية».

وقال بوش ان «موقفنا هو اننا نريد معرفة الحقيقة ونتوقع من كافة الاطراف ان تظهر تعاونها» في التحقيق حول جريمة الاغتيال.

لافروف لا يرى مبررا للحديث عن عقوبات ضد سورية

■ موسكو ـ يو بي آي: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس الاثنين انه لا يرى أي مبرر لفرض عقوبات على سورية بسبب اتهامها بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري.

ونقلت وكالة ريا نوفوستي عن لافروف قوله ردا على سؤال لصحيفة (فريميا نوفوستيه) «لا نرى مبررا للحديث عن ذلك الآن، فالتحقيقات جارية وسورية تتعاون، وسنشجعها على التعاون الكامل. ولا نرى مبررا لأي عقوبات».

وأضاف «في واشنطن عندما تطرق المسؤولون الأمريكيون إلى الشأن السوري واللبناني سألت هل يرون تغييرات في ما يخص الاتهامات التي أطلقت في وقت سابق باستخدام الأراضي السورية لعبور المقاتلين إلى العراق. وقالوا ان هناك تغييرات إيجابية».

وكان لافروف قد اختتم قبل أيام زيارة للولايات المتحدة التقى خلالها مع الرئيس الاميركي جورج بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس ومسؤولين آخرين.

وأضاف لافروف «سنشجع القيادة السورية لكي تستمر في بذل المزيد من الاهتمام لعدم جواز استخدام الأراضي السورية من قبل الذين يريدون القيام بأعمال مؤذية في البلدان المجاورة».

وعن لقائه المرتقب مع نظيره السوري وليد معلم في موسكو اليوم الاثنين قال لافروف إن المحادثات «ستتناول مجمل العلاقات الروسية السورية.. وسنبحث بالطبع تعاون سورية مع مجلس الأمن الدولي ولجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري».

توجيه تهمة تصل عقوبتها الى الاعدام الى المعارض السوري اللبواني

■ دمشق ـ اف ب: اعلن المحامي انور البني امس ان قاضي التحقيق «شدد» التهمة الموجهة الى المعارض السوري الدكتور كمال اللبواني الذي اعتقل في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 لدى وصوله الى مطار دمشق قادما من الولايات المتحدة.

واوضح ان التهمة الموجهة الى اللبواني، مؤسس التجمع الليبرالي، هي «الاتصال بدولة اجنبية لحملها على مباشرة العدوان» على سورية. وهذه التهمة تعرضه، في حال الادانة، «الى الاشغال الشاقة المؤبدة والاعدام تشديدا»، وكانت التهمة السابقة الموجهة الى اللبواني هي «نقل معلومات كاذبة» وتصل عقوبتها للسجن لمدة ثلاث سنوات. والتقى اللبواني خلال زيارته الى الولايات المتحدة مساعد مستشار الرئيس الاميركي جورج بوش لشؤون الامن القومي. وطالب بوش بالافراج عنه.

وقال البني من جهة ثانية انه تم توقيف خمسة ناشطين في المجتمع المدني الخميس خلال اعتصام نظمه معارضون احتجاجا على استمرار فرض حال الطوارىء في سورية، ومن هؤلاء عدنان ابو عاصي وشوكت غرز الدين وايمن بدور. من جهة اخرى، افرج عن المعارض والنائب السوري السابق رياض سيف ليل الاحد الاثنين بعد ساعات عدة على توقيفه خلال اعتصام في دمشق في ذكرى مواجهات آذار (مارس) 2004 بين الاكراد والقوى الامنية السورية في شمال البلاد.

واوقف سيف اثناء وجوده مع المتظاهرين الذين حاولوا الاحد نقل رسالة الى رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين.

وقال البني ان الناشطين الاكراد الاربعة الذين اوقفوا مع رياض سيف، لا يزالون في السجن.

والاكراد الاربعة هم اسماعيل محمد (طالب) وزبير عبد الرحمن واسعد شيخو وتامر مصطفى من الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي.

ووقعت مواجهات بين 12 و17 آذار (مارس) 2004 بين اكراد من جهة وبين قوى الامن وقبائل عربية من جهة اخرى في القامشلي وحلب، ما ادى الى مقتل اربعين شخصا بحسب مصادر كردية و25 بحسب السلطات السورية.

مؤتمر في لندن لمناصرة الشعب الفلسطيني:

تشبيه نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالاحتلال الاسرائيلي

لندن ـ «القدس العربي» ـ سلوى علينات:

عقد السبت الماضي مؤتمر دولي بادرت اليه حملة نقابات عمال بريطانيا المناصرة للشعب الفلسطيني تحت عنوان «العمال الفلسطينيون يتحدّون الاحتلال». وقد حضر المؤتمر ممثلون عن النقابات العمالية في بريطانيا وفلسطين وجنوب افريقيا. وربط المؤتمر بين ما يتعرض له الفلسطينيون من فصل عنصري جراء بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والذي بدأ عام 2002 وبين نظام الفصل العنصري الذي تعرض له مواطنو جنوب افريقيا.

ودعا الحاضرون في المؤتمر الى العمل على الضغط على الحكومة البريطانية من أجل دعم القضية الفلسطينية والاستقلال عن إرتباطها بالقرار الامريكي الداعم لاسرائيل. كما تقرر في المؤتمر تنظيم حركة دولية مناهضة للفصل العنصري في فلسطين وتنظيم مظاهرة في بريطانيا لمناصرة الفلسطينيين في يوم نكبة الشعب الفلسطيني في شهر ايار القادم. ويسعى المؤتمر الى تشكيل قيادة فاعلة من المؤسسات النقابية البريطانية والفلسطينية من اجل العمل المشترك.

وتعتبر حملة نقابات عمال بريطانيا جزءا من الفعاليات التي تقوم بها الجمعية البريطانية لمناصرة الشعب الفلسطيني، والتي بدأت عملها عام 1982 بعد مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان من اجل شرح ما يمر به الشعب الفلسطيني للرأي العام البريطاني. وحسب تقديرات الجمعية فانها اليوم تؤمن دعم اكثر من 5 ملايين عامل بريطاني للشعب الفلسطيني من خلال دعم 16 نقابة عمال تنتشر في 40 فرعا في بريطانيا، وتضم أكبر ثلاث نقابات قطرية في بريطانيا أهمها نقابة عمال يونسون للخدمات العامة. ولا تكتفي الحملة بمحاولة الضغط على الحكومة البريطانية من أجل دعم الفلسطينيين وتوعية الرأي العام البريطاني والسياسيين البريطانيين في البرلمان بل تتعدى ذلك الى تحميل حكومات بريطانيا المتعاقبة المسؤولية التاريخية لنكبة الشعب الفلسطيني عام 1948. وفي حديثه مع «القدس العربي» يقول برنارد ريغان، سكرتير الحملة «من الواضح ان التعاون وثيق بين اسرائيل وبريطانيا تاريخيا. وتتحمل الحكومة البريطانية المسؤولية ليس من اليوم فقط بل من ايام الانتداب على ارض فلسطين منذ ان كبتت الثورة الفلسطينية عام 1936 وحتى تزويدها اسرائيل بباماء الثقيل من اجل تخصيب اليورانيوم في ديمونا عام 1966 واليوم».

ويدحض المؤتمر الدعاية الصهيونية التي تحاول ربط انتقاد ممارسات اسرائيل الاحتلالية تجاه الشعب الفلسطيني بقضية معاداة الشعب اليهودي في اوروبا. ويقول ريغان «نحن نرفض هذا الطرح ونعتبره ميكافيليا. نحن ننتقد اسرائيل ليس لان سكانها يهود بل لانها دولة احتلال».

وعلى الرغم من ان القضية الفلسطينية مستمرة منذ سنوات الاربعين من القرن الماضي الا ان الكثيرين في بريطانيا لا يعرفون ابسط الحقائق التاريخية وبعضهم يعتقد ان الفلسطينيين هم الذين يحتلون اسرائيل. وتعمل جمعية مناصرة الفلسطينيين البريطانية على توعية الشعب البريطاني الذي يسيطر عليه الاعلام البريطاني المتحيز لاسرائيل. ويشير ريغان الى تغيير ملحوظ في الست سنوات الاخيرة في الرأي العام البريطاني، ويقول «لم يعد الرأي العام البريطاني يشتري الدعاية الاسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية. ويعرف البريطانيون انه لا يوجد تكافؤ بين الفلسطينيين واسرائيل. نحن نقنعهم بعدالة القضية الفلسطينية من خلال عرضها كقضية حقوق انسان».

وتؤمن الجمعية بما يقرره الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بمستقبله السياسي. ويقول ريغان «الشعب الفلسطيني يقرر ما يريد، اذا اراد دولة لشعبين او دولتين لشعبين، فنحن معه في قراره. هو يعرف واقعه اكثر منا».

وعرض المؤتمر قضايا العمال الفلسطينيين الذين يعانون من سياسة القهر والفصل الاسرائيلية التي تفصل بين مدنهم وقرارهم من خلال 160 نقطة تفتيش عسكرية إضافة الى الجدار الفاصل الذي يلتهم أراضيهم. ويعتبر العمال من الطبقات الضعيفة المهمشة داخل المجتمع الفلسطيني حيث انهم اكثر من غيرهم متأثرون بالوضع الاقتصادي المتدهور الذي يعانيه المجتمع الفلسطيني.

وتشير احصائيات اتحاد نقابات عمال فلسطين الى ان 300 الف عامل فلسطيني عاطل عن العمل من أصل 975 الف عامل. اضافة الى 285 الف عامل منظم وغير منظم يعملون في اسرائيل ويخاطرون بحياتهم من أجل تحصيل لقمة العيش من خلال اجتياز الحواجز العسكرية والالتفاف على الجدار، كما يتعرضون الى السجن أو التغريم أو التعذيب والمهانة في حالة تم القبض عليهم من جانب قوات حرس الحدود الاسرائيلية.

وفي حديث مع «القدس العربي» أشار شاهر سعد، الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين، الذي جاء من نابلس الى لندن، الى الوعد الذي لم ينفذ والذي قطعه له توني بلير، رئيس حكومة بريطانيا، قبل عامين من أجل توفير فرص عمل للفلسطينيين من خلال صندوق التشغيل الفلسطيني. واقترح سعد خطوات فعلية لدعم العمال الفلسطينيين مثل: مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي تنتج في المستوطنات كونها «غير شرعية وتضر بالصناعة الفلسطينية».

اما نادية حمدان تحدثت عن وضع العاملات الفلسطينيات في ظل الاحتلال. وأشارت في كلمتها في المؤتمر الى ان 80 % منهن عاطلات عن العمل على الرغم من ان 58 % منهن متعلمات وذلك بسبب الفقر، الاحتلال والقيود الاجتماعية. وربطت حمدان بين الاحتلال والقيود الاجتماعية بقولها «تتعرض النساء الفلسطينيات للمطاردة الجنسية من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي على الحواجز، وهذا ما يدفع أهاليهن على لابقائهن في البيوت خوفا عليهن». وأشارت حمدان الى الحاجة الماسة الى حلول سريعة من أجل الحد من هجرة الشباب الفلسطيني الى خارج فلسطين بحثا عن العمل. ودعت حمدان الحكومة الجديدة الى تحمل مسؤولية ايجاد اماكن العمل وليس القاءها على نقابات العمال كما فعلت الحكومات السابقة.

وتحدث جعفر فرح، مدير مركز «مساواة» في اسرائيل، عن وضع العمال الفلسطينيين مواطني دولة اسرائيل الذين يعانون من سياسة التمييز والعنصرية من جانب المؤسسة الاسرائيلية. ففي السنوات الخمس الاخيرة قتل 32 من مواطني اسرائيل العرب بنيران الشرطة الاسرائيلية دون ان تقدم لائحة اتهام ضد اي شرطي.

ودعا فرح البريطانيين الى المشاركة الفعالة لتحسين وضع الفلسطينيين في اسرائيل قائلا «يسكن 1,2 مليون فلسطيني في اسرائيل ونحن لا نريد ان نكون ضحية، لا نريد ان نكون عبئا عليكم، بل نريدكم شركاء لنا من اجل حل مشاكلنا. لا نريد علاجا بالكلام بل بالفعل».

وفيما يتعلق بالربط بين العنصرية في جنوب افريقيا وبين القضية الفلسطينية قال ويلي ماديشا، وهو ناشط افريقي في الحرب ضد العنصرية في جنوب افريقيا، في لقاء مع «القدس العربي» «هناك تشابه كبير بين الفصل العنصري في جنوب افريقيا وبين الفلسطينيين. مثلا قانون المواطنة الذي يمنع الزواج المختلط ليس فقط بين اليهود والفلسطينيين بل بين الفلسطينيين انفسهم. قانون العودة والدخول الى اسرائيل وتفريق الناس حسب اللون والانتماء الاثني».

وحول استعمال مصطلح الفصل العنصري في هذه الايام للتوحيد بين القضيتين، يشير ماديشا الى ان الجدار الفاصل الذي تبنيه اسرائيل في الضفة الغربية والذي يفرق بين العائلات الفلسطينية ويسلب اراضيهم يجسد الفصل العنصري بشكل واضح. اما الخطوات العملية التي يقترحها ماديشا فهي الضغط على اسرائيل من خلال عدم التعامل مع الاكاديميين الاسرائيليين الذين يتعاونون مع السلطة ويكرسون الاحتلال، ومقاطعة الفعاليات الثقافية مع اسرائيل مثل مقاطعة كرة القدم مع المنتخب الاسرائيلي حتى تعاود اسرائيل النظر في سياستها مع الفلسطينيين، اضافة الى توسيع دائرة العمل من النقابات البريطانية الى النقابات الدولية. ماديشا متفائل من النهاية ويقول «يكسب اللوبي الصهيوني دعم صانعي القرار اما نحن فيمكننا ان نكسب دهم الجماهير التي تنتخب صناع القرار ولذلك نحن اقوى منه».

كما وانتقد ماديشا في حديث مع «القدس العربي» عدم وضوح الخطوات العملية التي طرحها المؤتمر وأضاف «هذه هي مشكلتنا، في البداية علينا ان نخطط وبعدها نتكلم. تنقصنا خطة عمل واضحة».

واحتلت قضية حق العودة مكانا بارزا في المؤتمر. حيث شدد المؤتمر على حق العودة للاجئين الفلسطينيين كجزء من الحل العادل للقضية الفلسطينية. وفي حديثها مع «القدس العربي» أشارت د. كرمة النابلسي وهي محاضرة في كلية نفيلد في جامعة أوكسفورد في بريطانيا، الى وحدة الطرح بين اللاجئين الفلسطينيين في اوروبا وتضيف بقولها «نحن نرى انفسنا كشعب واحد وكقضية قومية واحدة. هذا هو الجديد في قضية حق العودة. للأسف لقد نجح العالم والاحتلال بتحويلنا الى مجموعات مصالح وتمزيق هويتنا القومية الى عدة بطاقات هوية. اليوم هناك وعي جماهيري عام بضرورة الانتخابات لافراز ممثلين عن اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان».

وقد حضر المؤتمر دان غودلسون، ممثل «المنظمة اليهودية من اجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني»، التي تأسست عام 2002 في عشر دول اوروبية وتضم 3000 متضامن يهودي مع الشعب الفلسطيني.

وفي حديث «للقدس العربي» أشار غودلسون الى تجربته الشهر الماضي في مطار بن غوريون الاسرائيلي حيث تعرض للتوقيف من قبل رجال الامن الاسرائيلي بسبب رغبته دخول اسرائيل للقاء الفلسطينيين. ويضيف غودلسون «لقد كان غريبا عليهم ان اكون يهوديا والا اكون صهيونيا. كل الاسئلة التي سألوني اياها كانت سياسية وليست امنية. كان من الصعب عليهم ان يفهموا كيف اكون يهوديا ولا ادعم اسرائيل».

ويقول غودلسون «كنت في السابق صهيونيا اما اليوم فلست كذلك ولا اعرف بالضبط ماذا حدث لي حتى وصلت الى هذه النتيجة. الهولوكوست ليست مميزة فقط لليهود لقد قتل في الحرب العالمية الثانية روس اكثر من اليهود. الشعب الفلسطيني لا يزال يعيش النكبة التي بدأت عام 1948. ليس على اليهود ان يحصلوا على امنهم على حساب شعب اخر». ويشير غودلسون الى وجود الاف الوثائق التي تؤكد وجود الشعب الفلسطيني على ارضه منذ الاف السنين ولا تستطيع اسرائيل الاستمرار في انكار التاريخ. وتعقيبا على حق العودة يقول جودلسون «لا يمكن حل الصراع بدون عودة اللاجئين ولست اعرف الحل لذلك الان. اؤمن بحل دولتين ولكن ليس بالنمط الذي تطرحه اسرائيل».